11 – 13 Dec 2007, Erbil, Kurdistan-Iraq

المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق

التقرير الختامي

أربيل 11– 13 كانون أول 2007

انعقد المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق برعاية السيد رئيس إقليم كردستان العراق الاستاذ مسعود البارزاني في أربيل على قاعات قصر المؤتمرات (مركز الشهيد سعد) للمدة من 11 الى 13 كانون أول 2007. كان تنظيم المؤتمر لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي لاقليم كردستان العراق بالتعاون مع و مساهمة اللجنة التنظيمية للتعليم العالي في العراق مركزها لندن. وجاء هذا المؤتمر في اعقاب الندوتين العالميتين للتعليم العالي في العراق اللتين نظمتهما اللجنة في عامي 2004 و 2005 في لندن على قاعات جامعة و يستمنستر.

حظي المؤتمر بمشاركة واسعة من أساتذة و رؤساء مختلف الجامعات العراقية و من أساتذة الجامعات و كوادرها المتقدمة من الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و هولندا و المانيا و النمسا و بولندا و استراليا و كندا. و كان بينهم العديد من الاكاديميين العراقيين المغتربين. هذا و بلغ عدد الحضور ما يزيد على 500 مشارك.

الجزء الأول

أولا – الافتتاح

افتتح المؤتمر سيادة رئيس الاقليم بخطاب قيم أكد فيه على الاهمية الخاصة للتعليم العالي للنهوض باقليم كردستان و بالعراق عموما و بالدور المتميز لأساتذة الجامعات بعلمهم و عملهم في اعلاء شأن التعليم العالي و في ارساء أسس و بناء و تقدم العراق الديمقراطي الفدرالي الموحد. وأشر على عدد من أهم قضايا الساعة و وجه دعودته للاساتذة لتولي دورهم للمساهمة في تذليل الصعاب من اجل الوصول الى خطاب موحد حول كل الامور التي تؤكد وحدة البلاد.

وشارك في افتتاح المؤتمر الدكتور إدريس هادي صالح وزير التعليم العالي و البحث العلمي لاقليم كردستان العراق و عرض في خطابه مؤشرات و توجهات التعليم العالي و استراتجيته و تأمل من المؤتمر تحقيق الاغراض التي عقد من أجلها و منها أيجاد العلاقة الوطيدة مع المؤسسات العلمية العالمية و مواكبة التطورات المعاصرة، و أن تضطلع جامعاتنا و معاهدنا بدورها في إعادة بناء العراق، وإصلاح و تطوير مؤسساته العلمية و التعليمية باستخدام الاساليب المعاصرة و التكنولوجية الحديثة. وأكد على ضرورة العمل من أجل ضمان أستقلالية الجامعات ومنع التدخل في شؤونها لاغراض سياسية.

وكان قد شارك في الافتتاح الدكتور سلام خوشناو وكيل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الاتحادية بكلمة عبر فيها عن دعم الوزارة للمؤتمر الذي يمثل توجه الجامعات و معاهد التعليم العالي في ارجاء العراق كافة للعمل من اجل اقامة المؤسسات التعليمية المتقدمة و القادرة على تولي دورها الرائد لبناء المجتمع و الاستجابة لمتطلبات تقدمه.

وألقى الدكتور عباس الحسيني امين عام اللجنة التنظيمية للتعليم العالي في العراق ومركزها لندن كلمته مرحبا بالمشاركين من الجامعات و المعاهد العراقية كافة و بالذين قدموا الى المؤتمر من بلدان مختلفة و استعرض المهام التحضيرية للمؤتمر و التي تولتها اللجنة باسناد من وزارة الاقليم و مشاركة العديد من الاكاديميين العراقيين المغتربين.

وكان أن تقدم في بداية افتتاح المؤتمر بكلمته مرحبا بانعقاده في مدينته محافظ أربيل السيد نوزاد هادي.

ثانيا – وقائع البرنامج العلمي للمؤتمر

المحاضرات الرئيسية

باشر المؤتمر وقائع برنامجه العلمي بمحاضرتين رئيسيتين تناولت الاولى " دور الجامعة في القرن الحادي و العشرين" قدمتها الأستاذة المتمرسة ماركريت بلاندن نائب رئيس جامعة ويستمنستر بلندن، و الثانية قدمها الاستاذ بيتر باول من هولندا حول "الاعتماد المثمر للبرامج التعليمية الجامعية(نصوص المحاضرات الرئيسية منشورة في كتب وقائع المؤتمر).

و في اليوم الثاني قدمت الاستاذة كلارا ميلر من جامعة تواينت بهولندا محاضرتها حول "المرأة في الجامعة"، اعقبها الدكتور أسماعيل الجليلي من بريطانيا بمحاضرة حول " النشر الطبي المتخصص– دراسة مقارنة". و كانت المحاضرة الثالثة للدكتور كراهام تبل من جامعة نيوكاسل ببريطانيا و موضوعها " الحاجة الى اتجاهات جديدة في التخطيط للتعليم العالي في العراق– مداخلات في التحضير لمسح وضع التخطيط الحضري في العراق".

وفي ثالث أيام المؤتمر قدم رئيس جامعة بيكنكهام ببريطانيا الاستاذ تيرنس كيلي محاضرته الموسومة " التخطيط للتعليم العالي. الحاجة للاستقلالية".

ورش العمل حول محاور المؤتمر

توجه المؤتمر خلال أيام انعقاده الثلاثة في جلسات ورش العمل لعرض أوراق البحث (خلاصات و نصوص أوراق البحث منشورة في كتب وقائع المؤتمر) و مناقشتها، والتي تناولت معالجة محاور المؤتمر الثمانية وهي مع عدد الابحاث لكل منها:

1– نمذجيات لتعليم عالي متفاعل (13 ورقة بحث).
2– بناء القدرات (14 ورقة بحث).
3– تطوير المناهج (42 ورقة بحث).
4– ضمان النوعية (31 ورقة بحث).
5– الدراسات العليا و البحث العلمي (14 ورقة بحث).
6– الجامعة و المجتمع (21 ورقة بحث).
7– أنواع التعليم العالي (16 ورقة يحث).
8– اللامركزية في التعليم العالي (8 أوراق بحث).

الجزء الثاني

القرارات و التوصيات

كانت حصيلة أعمال المؤتمر من خلال المحاضرات و اوراق البحث و المناقشات التي جرت في ورش العمل و في أجتماعات لجنة الصياغة التوصل الى مجمل مشاريع القرارات و التوصيات التي اغناها المؤتمر بالمناقشة في جلسته الاخيرة وانهى اعماله باقرارها و التي تلخص بالاتي:

1 – الجامعة عنصر رائد في المجتمع متفاعل مع احتياجاته و طموحاته و راصد لتوجهاته و مؤثر فيها. فعلى الجامعة أن تتولى ليس فقط التجاوب مع الاحتياجات التنموية الاجتماعية و الاقتصادية بل معرفة مسيرتها و آفاقها و تجهيزها بالقدرات و المهارات البشرية الكفوءة المعززة بالمعرفة المتقدمة و بالعلوم و التكنولوجيا المتطورة و الأبحاث الرائدة. لتلبية ذلك فإن المؤتمر يرى أن تتشكل في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، جامعة و معهد، (هيئة استشارية أكاديمية) من الأكاديميين المتمرسين و من ذوي الخبرات و المعرفة العالية تقدم استشاراتها حول إعداد إستراتيجية المؤسسة و حول ما هو مطلوب لتقدمها و دورها كعضو فاعل و متجاوب و رائد في المجتمع

2 – الهيئات التدريسية الجامعية هي العصب الفعال في عمل الجامعة الذي يضمن ايدائها لمهامه التعليمية و البحثية و لوظيفتها الاجتماعية. و عليه فإن ضمان تواصلها مع التقدم في أوجه المعرفة و العلوم و التكنولوجيا و نظم التعليم و مناهجه و اساليب التدريس و مستحدثاتها من الاولويات التي على مؤسسات التعليم العالي تلبية متطلباتها. و تكتسب هذه المهمة أهمية خاصة في الوقت الحاضربسبب ما عانته هذه المؤسسات و هيئاتها التعليمية و كوادرها العلمية من انفصام عن مواكبة التقدم في المعرفة و التطورات في العلوم و التكنولوجيا و في مناهج التعليم و اصولها و اساليبها لاكثر من عقدين. وعليه فإن معالجة ذلك يتطلب:

أ – اعداد خطط تطوير القدرات و تنفيذها في اطار زمني محدد تهدف الى الارتفاع بالمستوى المعرفي و المهارات الى ما هو مطلوب في الجامعات و المعاهد المتقدمة.

ب – انشاء مراكز تطوير القوى البشرية و التعليم المستمر و تنشيط ما هو قائم منها و تجهيزها باحتياجاتها لضمان حسن تنفيذها لخطط تطوير القدرات باعلى كفاءة.

ج – السماح لحملة الشهادات العالية ممارسة مهنة التدريس بعد مشاركتهم و نجاحهم في الدورات التأهيلية التدريسية لمدة 6 أشهر لحملة الماجستير/الدبلوم و 3 أشهر لحملة الدكتوراه.

د – تهيئة متطلبات تواصل الكوادر الجامعية مع مصادر المعرفة و المعلومات الحديثة من خلال شبكات الانترنيت المتطورة و تكنولوجيات الاتصالات بقواعد المعلومات و بنوكها و المكتبات و المجلات الالكترونية و تيسير المعدات اللازمة لها و لكل اعضاء الهيئة التدريسية و طلبة الدراسات العليا، و توفيرها في المكتبات الجامعية و في مواقع مخصصة في مختلف الاقسام لتكون في متناول الطلبة عموما، و تحويل المكتبات الى مراكز معلومات و تعلم.

ه – تنظيم الندوات و المؤتمرات العلمية على مستوى الجامعة/المعهد و فيما بينها و دعوة مشاركين من الجامعات العالمية المتقدمة لتعريض الكوادر الجامعية و الطلبة الى ما هو جديد و مستحدث في المعارف و العلوم و التكنولوجيا و مناهج و طرق التدريس.

و – تنظيم ابتعاث الكوادر التدريسية التي حصلت على شهاداتها العليا خلال زمن الحصار الى الجامعات و مراكز الابحاث المتقدمة للنهوض بقدراتهم البحثية و تواصلهم مع الجديد و المتقدم في مجالات اختصا صهم و المعرفة عموما و ذلك من خلال برامج مصممة لهذا الغرض و حسب ما يتفق عليه مع مثل هذه الجهات.

3 – تعاني الجامعات و المعاهد العراقية و إن كان بدرجات متفاوتة من انقطاعها لاكثر من عقدين عن مسيرة التقدم في المناهج التدريسية و اصولها و اساليب التدريس و تكنولوجيتها الحديثة و بحوثها. الامر الذي يتطلب اعادة نظر جذرية من اجل تطوير المناهج و الاختصاصات العلمية و شهاداتها و وضعها قي مصاف ما هو معمول في مؤسسات التعليم العالي المتقدمة في العالم و بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية للعراق. ومن اجل ذلك فالمطلوب القيام بما يلي:

أ – أعداد آلية (ميكانزم) لتجديد المناهج يشارك فيها اعضاء الهيئة التدريسية بجانب القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية لضمان مناهج متطورة تلبي احتياجات المجتمع.

ب – الانفتاح على النظم المختلفة لبرامج الدرجات العلمية و الاختصاصات و مناهجها و التحقق من إن الانفتاح بين التخصصات الاكاديمية و ليس التخصص الضيق هو ما يلبي احتياجات السوق و المجتمع.

ج – تشكيل لجان متخصصة على مستوى القسم و الكلية و المعهد و الجامعة لاعادة النظر في البرامج و المناهج و اعداد الخطط اللازمة لتطويرها.

د – قادت الحروب و الازمات التي عانى منها العراق خلال العقدين و نيف السابقين الى افراز العديد من المعوقين و ذوي الاحتياجات الخاصة و آخرين من الذين تأخر استمرارهم في الدراسة. والمطلوب من الجامعات و المعاهد توفير الفرص المناسبة للراغبين من هؤلاء بتصميم برامج دراسية خاصة بهم تهدف من بين امور اخرى جعلهم اعضاء فاعلين في المجتمع.

ه – العمل على الدخول في علاقات مشاركة مع الجامعات و المعاهد المتقدمة لتنظيم برامج دراسية و شهادات اختصاص جديدة و تصميم مناهجها و تقديم مستلزمات تدريسها.

و – دعوة الكفاءات العلمية العراقية الموجودة في الخارج و تفعيل التعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية العاملين فيها في مختلف دول العالم، و إفادة زملائهم داخل العراق من خلال فرص التدريب و الزمالات الدراسية و البعثات و التفرغ العلمي و برامج التعاون الاخرى.

ز – دراسة الأنظمة الدراسية و انظمة القبول الحالية و مقارنتها مع الانظمة في الجامعات العالمية الرصينة و تبني التظام الملائم الذي يواكب التطورات في مجال التعليم العالي على أن تتولى ذلك لجان متخصصة من الجامعات و المعاهد و الوزارة في أطار آلية تتولى اعدادها و الاشراف على تنفيذها هيئة استشارية من ذوي الخبرة والاختصاص.

4 – أن المعاناة التي قاسى منها الاكاديميون العراقيون والاخرون من ذوي الكفاءات العلمية من اغتيالات و تشريد لهم و لعائلاتهم تمثل مأساة انسانية جسيمة بجانب تأثيرها على عمل المؤسسات التعليمية و مؤسسات الدولة عموما، الامر الذي يتطلب انجع الاجراءات لمعالجتها. والمؤتمرإذ يسجل امتنانه و تقديره للجامعات والمؤسسات في اقليم كردستان وأرجاء العراق الآمنة الاخرى التي استضافت الاسا تذة و الباحثين و وفرت لهم و لعائلاتهم فرص العمل و العيش،

أ – يدعو الحكومة العراقية لاتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة للمحافظة على الكفاءات العلمية العاملة في العراق و حمايتها من الاغتيال و الخطف و ما يتعرضون له و عائلاتهم من مخاطر.

ب– ويدعو المؤتمر المنظمات العالمية و الجهات المسؤولة بموجب اتفاقية جنيف للايفاء

بمسؤولياتها بتوفير ظروف العيش و العمل الامنة ورعاية اللاجئين و المشردين العراقيين عموما، و الاهتمام بذوي الكفاءات العالية ضمانة مستقبل البلاد وتهيئة الظروف الآمنة لعودتهم.

ج – ويناشد المنظمات الانسانية لابداء المساعدات للمحافظة على الكفاءات العلمية و مساعدة عوائلهم، وابداء الدعم اللازم للذين تركوا العراق منهم في مسعاهم للحصول على المؤى والعمل و العيش الآمن.

5 – ضمان النوعية و انظمة الاعتماد من الامور الملحة التي تحتاج اليها الجامعات و المعاهد لتأكيد سلامة برامجها و شهاداتها و مناهجها التدريسية و كفاءة العملية التعليمية و مؤهلية كوادرها. ويتطلب تحقيق ذلك اقامة هيئة ضمان النوعية لتتولى وضع الاسس و القواعد العامة حسب المقاييس العالمية و وضع الخطط لأجراءات ضمان النوعية واعداد الكوادر المؤهلة لقيادة عمليات ضمان النوعية على مستوى الجامعات و المعاهد و الكليات و الاقسام و التي تتولى بدورها وحسب ظروفها عملية التنفيذ.

6 – الدراسات العليا و البحث العلمي تمثل أكثر القنوات حيوية و فاعلية لربط الجامعات والمعاهد بالمجتمع و باحتياجات السوق و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و في هذا الصدد و لطبيعة الدراسات العليا و تنوع الحاجة اليها فمن الضروري أن تسعى كل جامعة و معهد للتميز في الحقول التي تعطيها الفرصة لأن تحقق أفضل المردودات من اختصاصات الدراسات العليا و من نوعية بحوثها و مستواها وحسب حاجة سوق العمل و السعي لتطبيق نتائجها. و على الجامعات و المعاهد التعرف على انظمة الدراسات العليا في الجامعات الرصينة و تبني ما هو مناسب منها و اعتماد اكثرها فاعلية في الارتباط باحتياجات المجتمع. وفي هذا الصدد على عمادات الدراسات العليا والبحث العلمي بالعمل مع الاقسام العلمية في اعداد استراتيجية الدراسات العليا و البحث العلمي و آليات تنفيذها وأن يجري ذلك حسب الاهداف المحددة و المميزة للجامعة و اختصاصات اقسامها و اساتذتها.

7 – إن ارتباط الجامعة و المعهد بالمجتمع يتحقق من خلال قنوات الاتصال التي تقيمها بهيئات

المجتمع المدني و القطاعات و الشركات و انشطة السوق. و يتطلب ذلك:

أ – ادخال ممثلي هذه الجهات من ذوي الخبرة و الكفاءة في مجالس الجامعات و الكليات ومؤسسات التعليم العالي الاخرى.

ب – تحفيز هذه القطاعات و الشركات للتعاقد مع الاقسام العلمية و الباحثين لتنفيذ المشاريع والابحاث و الخدمات التي تحتاجها.

ج – قيام الجامعات و المعاهد بتنشيط مكاتبها الاستشارية و الخدمية و انشاء ما هو ليس قائم منها.

د – تشكيل لجان مشتركة متخصصة من الشركة/المؤسسة الانتاجية/الخدمية او هيئة المجتمع المدني ومن أعضاء الهيئة التدريسية وحسب اختصاصهم لرصد الاحتياجات و الاعمال والابحاث و اعداد المشاريع ووضع الخطط لتنفيذها و من خلال عقود تبرم بين الجامعة/المعهد و الجهة المعنية.

ه – الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية التي قد تتحقق من الابحاث و المشاريع التي تنفذها الجامعات و مؤسسات التعليم العالي الاخرى و الاستفادة من الموارد المالية التي تتحصل من استثمارها. و يتطلب ذلك اقامة دائرة متخصصة قي الجامعة/المعهد تتولى ادارة هذا النشاط.

8 – في هذه المرحلة التي يمر بها العراق و الزيادة المضطردة في نفوسه و رغبة العائلة العراقية لادخال ابنائها ذكورا و إناثا في الجامعات، يضع الاخيرة تحت ضغوط صعبة جدا لعدم التوازن بين امكانياتها الاستيعابية و بين مدخلات الطلبة الجدد المتزايدة. هذا الوضع يتطلب عدد من الاجراءات:

أ – اعادة النظر في سياسة القبول و توجيه الطلبة نحو الدراسات المختلفة اكاديمية/مهنية وحسب احتياجات المجتمع و سوق العمل.

ب – تقييم انماط التعليم العالي المختلفة و التي تطورت كثيرا من خلال تظم الاتصالات الحاسوبية والانترنيت و تكنولوجياته المتطورة و الاستفادة مما هو صالح منها ضمن العملية التعليمية.

ج – تشجيع القطاعات المختلفة وهيئات المجتمع المدني للاستثمار في قطاع التعليم العالي وفق القواعد و الاصول التي تحافظ على المستوى العالي لهذا القطاع. و لضمان ذلك يتم تشكيل هيئة التعليم العالي الخاص من ممثلي وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الجامعات و

مؤسسة المعاهد الفنية و ممثلي القطاعات الانتاجية و الخدمية (غرف الصناعة/ التجارة/ الزراعة) و من عدد من الخبراء المستقلين المعروفين باسهاماتهم الاكاديمية لتتولى بموجب قواعد يتفق عليها وضع المتطلبات المؤسسية للترخيص و المتابعة و الرقابة والتقويم.

د – وضع الضوابط الدقيقة للاعتراف بالجامعات و الشهادات التي تمنحها و عدم الاعتراف بتلك التي لا تتوفر فيها متطلبات الحد الادنى من الضبط و سلامة التدريس و تقويم خريجيها و شهاداتهم من مثل ما يسمى جامعة سان كليمينتس و غيرها. و على لجان معادلة الشهادات مراعاة ذلك.

9 – إن المرحلة التي يمر بها العراق اليوم تتطلب اقصى الحذر في اقامة التوازن الحرج بين الجامعات التي تهفو الى الاستقلالية في ادارة شؤونها و بين الحكومة المتمثلة بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي التي تسعى للسيطرة. إن قانون الوزارة الحالي يجعل منها المسؤول الاعلى عن شؤون الجامعات بكامل مفاصلها الاكاديمية والادارية و المالية. و للتخلص من ذلك و اعداد الارضية السليمة التي تقود عبر خطة زمنية محكمة الى اللامركزية في قطاع التعليم العالي فإن الامر يتطلب:

أ – اعداد قانون جديد لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي يؤكد على اللامركزية في قطاع التعليم العالي و ينظم علاقة الوزارة بالجامعات على هذا الاساس. و يجعل منها جهازا للتخطيط ووضع السياسة العامة للتعليم العالي و البحث العلمي و استراتيجيتها و اعداد الخطط التطويرية للقطاع و احتضان هيئات الرقابة و ضبط النوعية ضمن حدود لا تخل باستقلالية الجامعات في ادارة شؤونها و وضع خططها و تنفيذها و تحصيل مواردها المالية الخاصة بها و الانفاق من اموالها حسب الضوابط العامة للرقابة المالية للدولة.

ب – يتم تمويل الجامعات بمنحة مالية لكل منها بموجب موازنتها السنوية المقرة من مجلس الجامعة و تحدد المنحة حسب قاعدة تقييمية للجامعة. و ترصد هذه المنحة في حساب خاص للجامعة و التي لها مطلق الصلاحية في الصرف منها بموجب الضوابط للرقابة المالية للدولة.

10 – دعوة الحكومة الفدرالية و حكومة اقليم كردستان العراق لدعم و تيسير تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر و العمل على وضع التشريعات التي تكفل تنفيذها حسب الحاجة.